# دراسة تحليلية موجزة عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة وجمهورية اندونيسيا

إعداد : مركز البحوث والمعلومات

سبتمبر 2025

# جدول المحتويات

تقديم: ..... ٢

أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الإندونيسي ..... ٣

ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية اندونيسيا والعالم الخارجي: ..... ٥

ثالثاً حجم التبادل التجاري بين المملكة وجمهورية اندونيسيا ..... ٩

رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة واندونيسيا خلال العام 2024 ١٢

خامساً: أبرز المنتجات السعودية ذات الإمكانات التصديرية إلى إندونيسيا ..... ١٤

سادساً: حجم الاستثمارات المباشرة لجمهورية اندونيسيا بالمملكة ..... ١٥

الخاتمة والتوصيات ..... ١٧

المصادر ..... ١٩

## تقديم:

تولي غرفة أبها اهتمامًا بالغًا برصد واقع العلاقات التجارية والاستثمارية للمملكة مع مختلف دول العالم، باعتبارها رافدًا أساسيًا لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة المملكة في التجارة الدولية، وانطلاقًا من دورها في تمكين قطاع الأعمال وتوفير بيئة استثمارية محفزة تتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وفي هذا الإطار، حرصت الغرفة – ممثلة في إدارة الدراسات والاستشارات الاقتصادية – على إعداد هذا التقرير المتكامل الذي يستعرض أبرز مؤشرات التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا، ويهدف التقرير إلى تسليط الضوء على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال الفترة (2020–2024)، من خلال تحليل اتجاهات الصادرات والواردات، واستعراض أهم السلع المتبادلة، وتوزيع الشركاء التجاريين، إلى جانب رصد تطور الاستثمارات الإندونيسية في المملكة. كما يتناول التقرير الفرص التصديرية غير المستغلة التي كشف عنها مركز التجارة الدولية(ITC) ، بما يفتح آفاقًا واسعة لتوسيع قاعدة الصادرات السعودية وتنويعها.

وإذ نقدم هذا التقرير، فإننا نأمل أن يشكّل أداة معرفية داعمة لصنّاع القرار والجهات المعنية والمستثمرين ورواد الأعمال، تسهم في استكشاف فرص نوعية واعدة، وتعزز من الشراكة الاقتصادية بين المملكة وإندونيسيا، بما يحقق التوازن التجاري ويعزز مكانة المملكة كوجهة استثمارية وتصديرية رائدة في آسيا.

**رئيس اتحاد الغرف السعودية**

**رئيس مجلس إدارة غرفة أبها**

**أ.حسن بن معجب الحويزي**

## أولا: معلومات ومؤشرات عامة عن الاقتصاد الإندونيسي

تعد إندونيسيا أكبر اقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا، ويستند اقتصادها إلى قاعدة سكانية ضخمة تتجاوز 284 مليون نسمة، ما يجعلها سوقاً استهلاكية هائلة ووجهة استثمارية جاذبة. ويتميز الاقتصاد الإندونيسي بتحقيق معدلات نمو مستقرة عند حدود 5% سنوياً، مدفوعة بزيادة الطلب المحلي، وتوسّع الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة وقطاع التعدين. كما أن نسبة الدين العام للناتج المحلي تظل عند مستويات آمنة نسبياً تبلغ 38,2%، وهو ما يمنح الحكومة مرونة مالية في تمويل المشاريع التنموية الكبرى.

وتعكس التركيبة التجارية لإندونيسيا تركّز علاقاتها الاقتصادية بشكل رئيس مع شركاء آسيويين مثل الصين، اليابان، وسنغافورة، إلى جانب حضور بارز للهند والولايات المتحدة، ما يعكس انفتاح الاقتصاد على الأسواق الإقليمية والعالمية في آن واحد. وفي الوقت نفسه، يبرز تصنيفها الائتماني(Baa2 -مستقر) كعامل ثقة إضافي للمستثمرين، مؤكداً قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. وبذلك، يتضح أن الاقتصاد الإندونيسي يتمتع بمزيج من الزخم الديمغرافي، النمو المتوازن، والمرونة المالية، وهو ما يعزز جاذبيته كوجهة للتعاون التجاري والاستثماري.

| المؤشر | القيمة |
|---|---|
| عدد السكان | 123 مليون نسمة |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية | 4,19 تريليون دولار |
| معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2024) | %0,6 |
| نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي(2024) | %38,2 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (2025) | 33,960دولار |
| نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي(2023) | %2.1 |
| نسبة البطالة (2024) | %2,6 |
| معدل التضخم (متوسط أسعار المستهلك) | %2,4 |
| **الصادرات السلعية** (2023) | 737 مليار دولار، الترتيب 4 على مستوى العالم |
| **الواردات السلعية**(2023) | 747 مليار دولار، الترتيب 5 على مستوى العالم |
| أبرز الشركاء التجاريين – التصدير | الصين – الولايات المتحدة – اليابان – الهند – سنغافورة |
| أبرز الشركاء التجاريين – الاستيراد | الصين – سنغافورة – اليابان – ماليزيا – كوريا الجنوبية |
| التصنيف الائتماني(Moody's) | Baa2 مستقر |

المصدر:

1. https://www.imf.org/external/datamapper/profile/IDN
2. https://oec.world/en/profile/country/idn

## ثانياً: التبادل التجاري بين جمهورية اندونيسيا والعالم الخارجي [1]

### 1. الصادرات

تشير بيانات مرصد (OEC) لعام 2023 إلى أن الصادرات الإندونيسية، التي بلغت قيمتها نحو 290مليار دولار، توزعت بشكل رئيسي بين مجموعة من الشركاء التجاريين الدوليين. فقد جاءت الصين في المرتبة الأولى كأكبر مستورد للصادرات الإندونيسية بقيمة 67.7 مليار دولار تمثل حوالي 23,4% من الإجمالي، تلتها الولايات المتحدة بقيمة 26.7مليار دولار بنسبة 9.2%، ثم الهند بقيمة 23مليار دولار بنسبة8%، بينما احتلت اليابان المرتبة الرابعة بقيمة 22.8 مليار دولار تعادل7,9% من الإجمالي، وجاءت سنغافورة خامساً بقيمة 14.9 مليار دولار بنسبة 5,2% ويعكس هذا التوزيع الاعتماد الكبير على الأسواق الآسيوية إلى جانب السوقين الأمريكي والأوروبي.

أما على مستوى السلع المصدّرة، فقد تصدرت الفحم (Coal Briquettes) القائمة بقيمة 38 مليار دولار تمثل حوالي13,1% من الإجمالي، تلاه زيت النخيل ومشتقاته (Palm Oil)بقيمة 24.5 مليار دولار بنسبة8,4%كما برزت صادرات الحديد السبائكي (Ferroalloys)بقيمة 15.2 مليار دولار بنسبة 5,2%، ثم الحديد والصلب غير المسطّح (Large Flat-Rolled Stainless Steel)بقيمة 5.8 مليار دولار بنسبة 2% وجاءت منتجات النيكل (Nickel Mattes & Articles) في المرتبة الخامسة بقيمة 7.3 مليار دولار بنسبة 2,5%، ويُظهر هذا التركيب أن الصادرات الإندونيسية ما زالت تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الأولية والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الفحم وزيت النخيل، مع مساهمة متنامية للصناعات المعدنية مثل الحديد والنيكل، وهو ما يعكس مزاياها النسبية في

[1] https://oec.world/en/profile/country/idn?selector358id=tradeValue&selector343id=Import&selector1879id=percentage

الموارد الطبيعية، إلى جانب التوجه التدريجي نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في قطاع المعادن.

| السلع المصدّرة | القيمة (مليار دولار) | النسبة % | الدول المستقبلة | القيمة (مليار دولار) | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| **الفحم** | 38.0 | 15.9% | الصين | 67.7 | 23.4% |
| **زيت النخيل** | 24.5 | 10.8% | الولايات المتحدة | 26.7 | 9.2% |
| **الحديد والصلب** | 27.4 | 9.5% | الهند | 23.0 | 7.9% |
| **الغاز البترولي** | 18.5 | 6.4% | اليابان | 22.8 | 7.9% |
| **الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة واللؤلؤ** | 8.8 | 3.0% | سنغافورة | 14.9 | 5.2% |
| **المصدر: OEC** | | | | | |

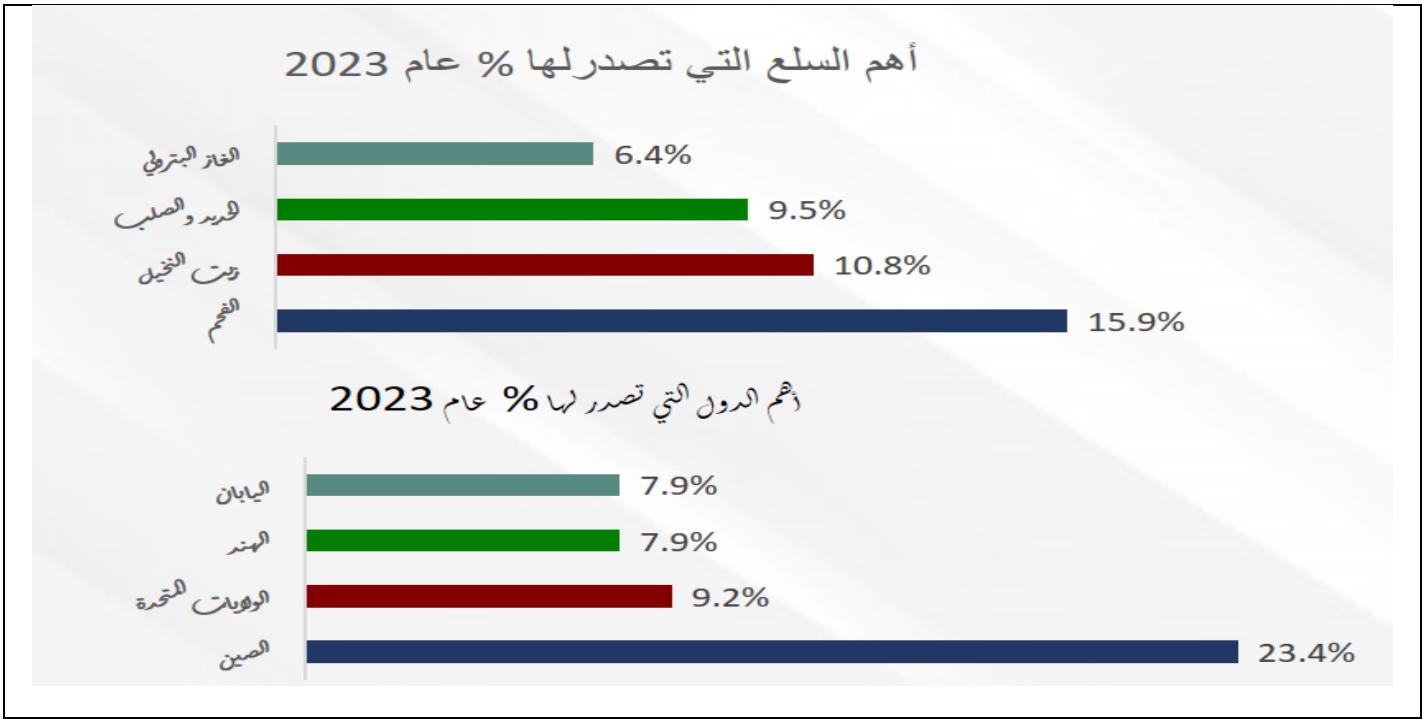

## 2. الواردات

تشير بيانات مرصد (OEC)لعام 2023 إلى أن إجمالي الواردات الإندونيسية قد بلغ نحو 219 مليار دولار، توزعت بشكل رئيسي بين عدد من الشركاء التجاريين الكبار، حيث تصدرت الصين قائمة الدول المصدّرة إلى إندونيسيا بقيمة 62.5 مليار دولار تمثل حوالي 28,5% من الإجمالي، تلتها سنغافورة بقيمة 19.3مليار دولار بنسبة 8,8%، ثم اليابان بقيمة 15.1مليار دولار بنسبة 6,9%، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بقيمة 10.7 مليار دولار بنسبة 4.9%، بينما حلّت ماليزيا في المركز الخامس بقيمة 11مليار دولار بما يعادل 5% من إجمالي الواردات. ويؤكد هذا التوزيع اعتماد إندونيسيا بشكل كبير على شركائها الآسيويين، ولا سيما الصين التي تستحوذ منفردة على ما يقارب ثلث الواردات.

أما على مستوى السلع المستوردة، فقد جاءت المنتجات النفطية المكررة (Refined Petroleum)في الصدارة بقيمة 21.1 مليار دولار تمثل حوالي 9,6% من الإجمالي، تلتها النفط الخام (Crude Petroleum) بقيمة 10.4 مليار دولار بنسبة 4,7% كما استوردت إندونيسيا كميات كبيرة من الهواتف (Telephones) بقيمة 6.5مليار دولار بنسبة 3%، ومن الدوائر الإلكترونية المتكاملة (Integrated Circuits) بقيمة 3.75 مليار دولار بنسبة 1,7%، في حين بلغت قيمة واردات الذهب (Gold) حوالي 2.6مليار دولار بما يمثل 1,2% من الإجمالي.

ويُظهر هذا التركيب أن الواردات الإندونيسية ترتكز بدرجة كبيرة على السلع الطاقوية مثل المشتقات النفطية والغاز والنفط الخام، إلى جانب السلع التكنولوجية كالإلكترونيات والدوائر المتكاملة، إضافة إلى بعض السلع الاستراتيجية كالذهب والقمح والسكر. ويعكس هذا النمط الطبيعة الصناعية والهيكل الاستهلاكي

للاقتصاد الإندونيسي، حيث تمثل الواردات مدخلات أساسية للقطاعين الصناعي والخدمي.

| السلع المستوردة | القيمة (مليار دولار) | النسبة % | الدول المصدّرة | القيمة (مليار دولار) | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| **النفط المكرر** | 21.1 | 9.6% | الصين | 62.5 | 28.5% |
| **النفط الخام** | 10.4 | 4.7% | سنغافورة | 19.3 | 8.8% |
| **الهواتف** | 6.5 | 3.0% | اليابان | 15.1 | 6.9% |
| **الدوائر الإلكترونية المتكاملة** | 3.8 | 1.7% | الولايات المتحدة | 10.7 | 4.9% |
| **الذهب** | 2.6 | 1.2% | ماليزيا | 11.0 | 5.0% |
| **المصدر: OEC** | | | | | |

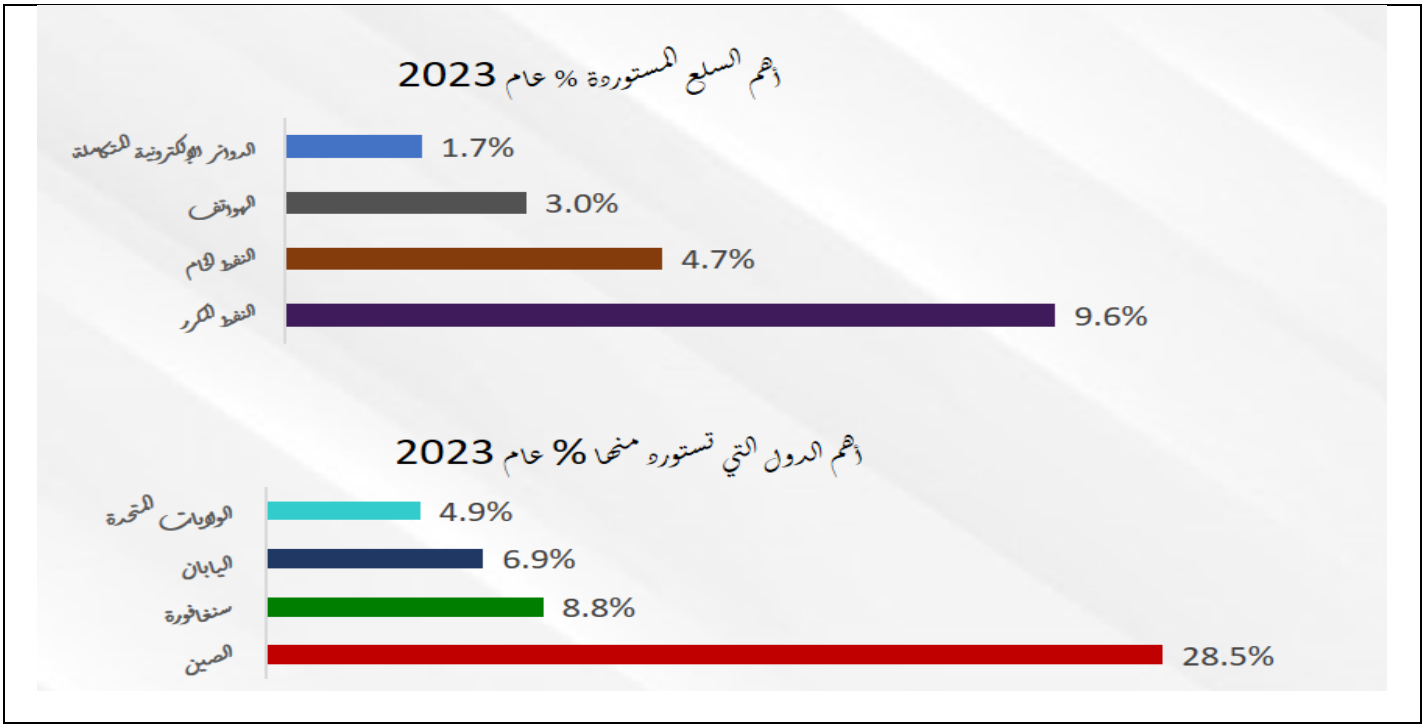

### 3. الميزان التجاري

وبالنظر إلى الميزان التجاري، يتضح أن إندونيسيا حققت في عام 2023 فائضاً تجارياً قدره 71 مليار دولار(290 مليار صادرات – 219 مليار واردات). ويعكس هذا الفائض قوة الصادرات المعتمدة على الفحم وزيت النخيل والموارد المعدنية، مقابل استمرار الحاجة إلى الواردات من السلع الطاقوية والآلات والمعدات التكنولوجية، وهو ما يبرز الطبيعة المزدوجة للاقتصاد الإندونيسي بين كونه مصدراً للموارد الأولية ومستورداً للتكنولوجيا والسلع الرأسمالية.

## ثالثاً حجم التبادل التجاري بين المملكة وجمهورية اندونيسيا

طبقا لاحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء تحتل اندونيسيا المرتبة الاثنين والعشرون في ترتيب الشركاء التجاريين للمملكة خلال العام 2024م ، والجدول التالي يوضح تطور التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة 2020-2024م

بالمليون دولار

| العام | الصادرات السلعية | الواردات السلعية | اجمالي التبادل التجاري | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|
| **2020** | 2,326 | 1,816 | 4,142 | 510 |
| **2021** | 3,751 | 1,935 | 5,686 | 1,817 |
| **2022** | 5,209 | 2,953 | 8,162 | 2,257 |
| **2023** | 3,835 | 2,734 | 6,569 | 1,101 |
| **2024** | 3,436 | 3,572 | 7,008 | -135 |

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

من الجدول السابق يلاحظ التالي

**1. الصادرات السلعية**

بلغت الصادرات السعودية إلى إندونيسيا 2,3 مليار دولار في عام 2020، ثم ارتفعت إلى 3,8 مليار دولار في 2021 بمعدل نمو سنوي قدره 61%. وفي 2022 واصلت الارتفاع لتسجل 5,2 مليار دولار محققة معدل نمو 39%. أما في 2023 فقد تراجعت الصادرات إلى 3,8 مليار دولار بانخفاض نسبته 26%، ثم استمرت في التراجع خلال 2024 لتبلغ 3,4 مليار دولار بانخفاض إضافي قدره 10%. وعلى الرغم من هذا التذبذب، فإن معدل النمو المركب للصادرات خلال الفترة 2020–2024 بلغ نحو 10% سنوياً، مما يعكس أداءً إيجابياً متوسط المدى.

**2. الواردات السلعية**

سجلت الواردات السعودية من إندونيسيا 1,8 مليار دولار في 2020، وارتفعت إلى 1,9 مليار دولار في 2021 بمعدل نمو طفيف قدره 7%. وفي 2022 تسارعت وتيرة النمو لتصل الواردات إلى 3,0 مليارات دولار بزيادة 53%. غير أنها تراجعت في 2023 إلى 2,7 مليار دولار بانخفاض نسبته 7%، ثم عادت للارتفاع في 2024 لتبلغ 3,6 مليارات دولار بمعدل نمو 31%. ويظهر من هذه الأرقام أن معدل النمو المركب للواردات خلال الفترة بلغ نحو 18% سنوياً، وهو ما يعكس نمواً متدرجاً ومستقراً في اعتماد المملكة على السلع الإندونيسية.

**3. إجمالي التبادل التجاري والميزان التجاري**

ارتفع إجمالي التبادل التجاري بين البلدين من 4,1 مليارات دولار في 2020 إلى 5,7 مليارات دولار في 2021 بمعدل نمو 37%، ثم إلى 8,2 مليارات دولار في 2022 بزيادة 43%،وفي 2023 تراجع الإجمالي إلى 6,6 مليارات دولار بانخفاض نسبته 20%، قبل أن يسجل ارتفاعاً

من جديد في 2024 ليصل إلى 7,0 مليارات دولار بمعدل نمو 7%. وعلى مدار الفترة 2020-2024 بلغ معدل النمو المركب لإجمالي التبادل التجاري نحو 14% سنوياً، مما يشير إلى نمو ملحوظ رغم التذبذب.

أما الميزان التجاري فقد ظل طوال الفترة يميل لصالح المملكة، حيث بلغ الفائض 510 ملايين دولار في 2020، وارتفع إلى 1,8 مليار دولار في 2021، ثم إلى 2,3 مليار دولار في 2022. غير أن الفائض انخفض إلى 1,1 مليار دولار في 2023، قبل أن يتحول في 2024 إلى عجز طفيف بلغ 135 مليون دولار، متأثراً بانخفاض الصادرات مقابل ارتفاع الواردات.

تطور حجم التبادل التجاري بين المملكة واندونيسيا ٢٠٢٠-٢٠٢٤م
( مليون دولار امريكي)

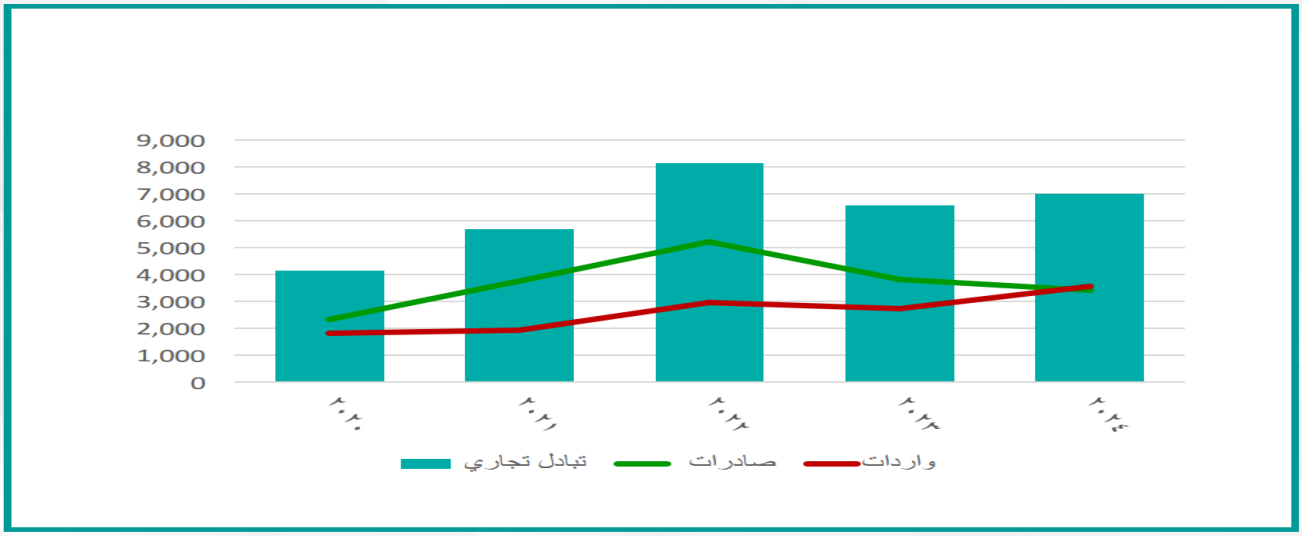


المصدر: إحصائيات التبادل التجاري - الهيئة العامة للإحصاء ٢٠٢٥م.

## رابعاً: اهم الصادرات والواردات السلعية بين المملكة واندونيسيا خلال العام 2024

بالمليون دولار

| أهم السلع المصدرة 2024 | القيمة Value | أهم السلع المستوردة 2024 | القيمة Value |
|---|---|---|---|
| منتجات معدنية | 2،800 | سيارات وأجزاؤها | 1،047 |
| منتجات كيماوية عضوية | 282 | شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية | 543 |
| لدائن ومصنوعاتها | 133 | سفن وقوارب ومنشآت عائمة | 381 |
| منتجات كيماوية غير عضوية | 103 | آلات وأدوات آلية وأجزاؤها | 239 |
| فواكه | 17 | خشب ومصنوعاته؛ فحم خشبي | 162 |
| سلع أخرى | 103 | سلع أخرى | 1،199 |

### 1. السلع المصدرة الى اندونيسيا

تصدّرت المنتجات المعدنية قائمة الصادرات السعودية إلى إندونيسيا بقيمة بلغت 2,8 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 81.5% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على المواد الخام وفي مقدمتها النفط ومشتقاته. وجاءت المنتجات الكيماوية العضوية في المرتبة الثانية بقيمة 282 مليون دولار بنسبة 8,2%، تلتها اللدائن ومصنوعاتها التي بلغت 133 مليون دولار بما يعادل 3,9%من الإجمالي. كما شملت الصادرات منتجات كيماوية غير عضوية بقيمة 103 ملايين دولار بنسبة 3% إضافة إلى الفواكه والسلع الأخرى بقيمة 120 مليون دولار تقريباً بنسبة .3.4%ويُظهر هذا التركيب هيمنة سلعة واحدة رئيسية على الصادرات، مع مساهمات متواضعة للسلع الكيماوية واللدائن، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تنويع قاعدة المنتجات المصدّرة.

## 2. السلع المستوردة من اندونيسيا

على الجانب الآخر، جاءت السيارات وأجزاؤها في مقدمة الواردات السعودية من إندونيسيا بقيمة 1,05 مليار دولار، أي ما يعادل 29,3% من إجمالي الواردات. تلتها الشحوم والزيوت الحيوانية أو النباتية بقيمة 543 مليون دولار بنسبة 15,2%، ثم السفن والقوارب والمنشآت العائمة بقيمة 381 مليون دولار بنسبة 10,7% كما شملت الواردات الآلات والأدوات الآلية وأجزاؤها بقيمة 239 مليون دولار بنسبة 6,7%، والخشب ومصنوعاته بما في ذلك الفحم الخشبي بقيمة 162 مليون دولار بنسبة 4,5%، إضافة إلى مجموعة من السلع الأخرى التي بلغت قيمتها 1,2 مليار دولار وشكّلت نحو 33,5% من الإجمالي. ويعكس هذا التنوع في الواردات تعدد مصادر الطلب السعودي على المنتجات الصناعية والزراعية الإندونيسية.

أهم السلع المصدرة من أندونيسيا خلال 2024

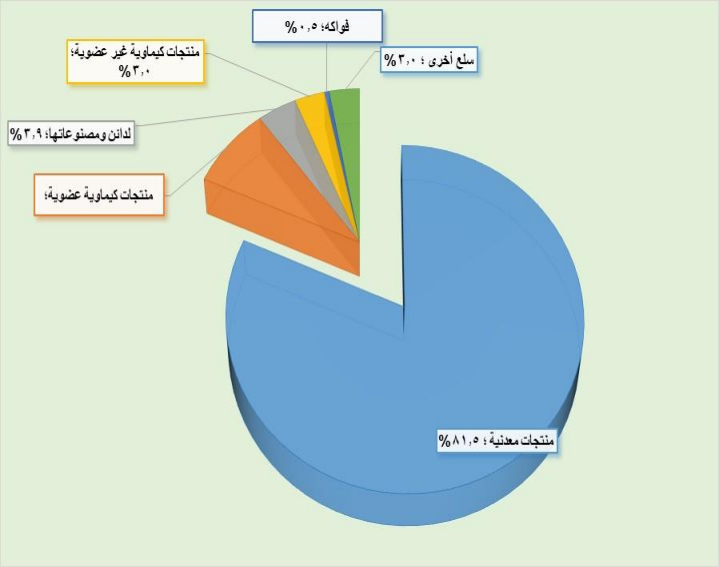


أهم السلع المستورة الى أندونيسيا خلال 2024

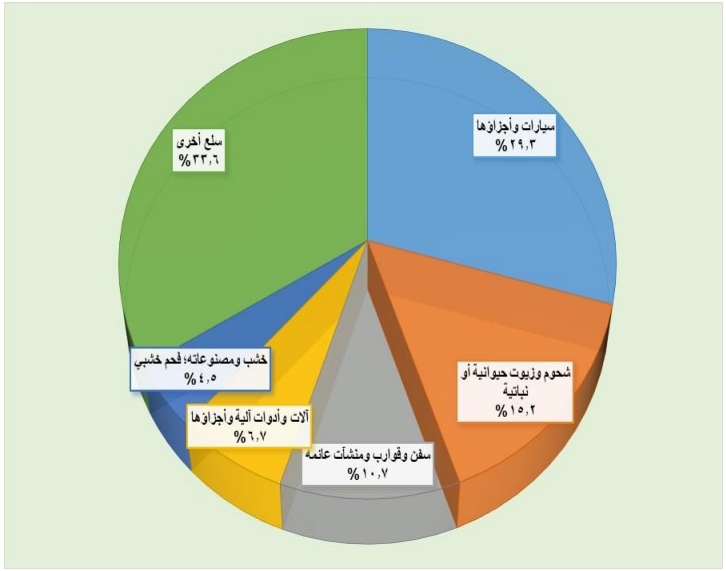

## خامساً: أبرز المنتجات السعودية ذات الإمكانات التصديرية إلى إندونيسيا

(مليون دولار).

| المنتج | الإمكانات التصديرية | الصادرات الفعلية | فجوة التصدير (إمكانات غير مستغلة) |
|---|---|---|---|
| بوليبروبيلين (أشكال أولية) | 160 | 78 | 82 |
| ميثانول | 73 | 37 | 36 |
| إيثيلين جلايكول | 68 | 97 | - |
| بولي إيثيلين (كثافة <0.94) | 66 | 43 | 23 |
| بولي إيثيلين (كثافة ≤0,94) | 54 | 24 | 30 |
| دياموניوم فوسفات (سماد) | 47 | 0 | 47 |
| التمور | 45 | 12 | 33 |
| خردة الألومنيوم | 28 | 9,5 | 28 |
| المصدر: مركز التجارة الدولية (ITC) | | | |

تشير بيانات مركز التجارة الدولية (ITC) إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك فرصًا كبيرة لتعزيز صادراتها إلى السوق الإندونيسية في عدد من السلع الاستراتيجية، حيث تظهر فجوات واضحة بين الإمكانات التصديرية المقدّرة والصادرات الفعلية. ففي مقدمة هذه السلع يأتي البوليبروبيلين في أشكاله الأولية بإمكانات تصديرية تصل إلى نحو 160مليون دولار، في حين لم تتجاوز الصادرات الفعلية 78مليون دولار، ما يعكس فجوة غير مستغلة قدرها 82مليون دولار .كما يبرز الميثانول بإمكانات تبلغ 73مليون دولار مقابل صادرات فعلية بلغت 37مليون دولار، بفجوة تقارب 36مليون دولار.

أما البولي إيثيلين فيظهر كأحد أهم المنتجات الواعدة، حيث سجل البولي إيثيلين منخفض الكثافة إمكانات بنحو 66مليون دولار مقابل صادرات فعلية قيمتها 43مليون دولار، بفجوة قدرها 23مليون دولار، في حين بلغ البولي إيثيلين عالي الكثافة نحو 54 مليون دولار مقارنة بـ 24مليون دولار صادرات فعلية، أي بفجوة قدرها 30مليون دولار.

وتكشف البيانات عن فرصة استراتيجية غير مستغلة في قطاع الأسمدة، إذ يقدَّر إمكان تصدير ثنائي فوسفات الأمونيوم (DAP) بحوالي 47مليون دولار، في حين لم تُسجَّل أي صادرات فعلية لهذا المنتج إلى السوق الإندونيسية. وفي القطاع الزراعي، تُبرز التمور السعودية فرصًا واعدة بإمكانات تصل إلى 45مليون دولار، بينما لم تتجاوز الصادرات الفعلية 12مليون دولار، وهو ما يترك فجوة تصديرية تقارب 33مليون دولار يمكن استغلالها في ضوء الطلب الاستهلاكي المتنامي في إندونيسيا.

كما تبرز خردة الألومنيوم كمنتج معدني ذي إمكانات قوية بإجمالي قدره 28مليون دولار مقابل صادرات فعلية بنحو 9.5مليون دولار، بفجوة تصل إلى 18.5مليون دولار. ومن جانب آخر، يُلاحظ أن الإيثيلين جلايكول قد تجاوز بالفعل الإمكانات المقدَّرة، حيث بلغت الصادرات الفعلية منه نحو 97مليون دولار مقارنة بإمكانات عند 68مليون دولار، وهو ما يعكس قوة الطلب على هذا المنتج تحديدًا في السوق الإندونيسية.

## سادساً : حجم الاستثمارات المباشرة لجمهورية اندونيسيا بالمملكة

شهدت الاستثمارات الإندونيسية المباشرة في المملكة العربية السعودية مساراً متبايناً على مدى العقد الأخير، حيث استقرت قيمتها عند حدود 1,3 مليار دولار خلال الفترة من 2015 حتى 2020 دون تغييرات جوهرية، بما عكس مرحلة من الجمود النسبي وعدم التوسع في الأنشطة الاستثمارية. غير أن الوضع تغيّر ابتداءً من عام 2021، إذ شهدت الاستثمارات الإندونيسية قفزة ملحوظة لتتضاعف تقريباً مقارنة بمستوياتها السابقة، حيث ارتفعت إلى نحو 2,45 مليار دولار، واستقرت عند هذا المستوى خلال الأعوام 2022 و2023، وصولاً إلى 2,48 مليار دولار في عام 2024، وبالنظر إلى حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة، فقد بلغت الاستثمارات

الإندونيسية نحو 1% فقط من الإجمالي في عام 2024، وهو ما وضع إندونيسيا في المرتبة الرابعة والعشرين بين أهم الدول المستثمِرة في المملكة. ورغم هذه النسبة المحدودة، فإن البيانات تكشف عن معدل نمو مركب بلغ نحو 7,4% سنوياً خلال الفترة 2015–2024، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في التوجه الاستثماري الإندونيسي تجاه السوق السعودي.

وتشير هذه التطورات إلى أن مرحلة ما قبل 2020 اتسمت بالثبات والجمود، بينما شكّل عام 2021 نقطة انعطاف نحو مسار تصاعدي أكثر إيجابية، بما يعكس تزايد اهتمام الشركات الإندونيسية بالفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة في ضوء رؤية 2030، لاسيما في قطاعات الطاقة والخدمات والمنتجات الغذائية. ومع أن نسبة الاستثمارات الإندونيسية لا تزال متواضعة مقارنة بالشركاء الرئيسيين للمملكة، فإن استقرارها عند مستويات أعلى من الماضي يؤكد على وجود قاعدة يمكن البناء عليها لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري في المرحلة المقبلة.

## الخاتمة والتوصيات

يتضح من مجمل البيانات أن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إندونيسيا قد شهدت خلال الأعوام الأخيرة تطوراً ملموساً، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من 4,1 مليارات دولار في عام 2020 ليبلغ 7 مليارات دولار في عام 2024 بمعدل نمو مركب قدره 14%، رغم ما شاب هذه المسيرة من تذبذبات انعكست على الميزان التجاري الذي تحوّل في 2024 إلى عجز طفيف لصالح إندونيسيا. كما تكشف بنية الصادرات السعودية عن اعتماد كبير على المنتجات المعدنية ومشتقات النفط، في حين تركزت الواردات من إندونيسيا على السيارات والزيوت النباتية والمنتجات الصناعية، وهو ما يعكس تبايناً في طبيعة التبادل التجاري بين البلدين.

أما على صعيد الإمكانات التصديرية غير المستغلة، فتظهر بيانات مركز التجارة الدولية (ITC)فرصاً كبيرة للمملكة لتعزيز صادراتها إلى السوق الإندونيسية في منتجات البتروكيماويات والبوليمرات (البوليبروبيلين والبولي إيثيلين والميثانول)، إضافة إلى قطاعات الأسمدة الزراعية والمنتجات الغذائية مثل التمور، والمعادن كالخردة والألومنيوم. ويؤكد ذلك أن هناك فجوة تصديرية ملموسة يمكن استغلالها بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 لتنويع القاعدة التصديرية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق الآسيوية،كما شهدت الاستثمارات الإندونيسية في المملكة نقلة نوعية بعد عام 2021، إذ تضاعفت قيمتها تقريباً لتبلغ 2,48 مليار دولار في عام 2024، وإن كانت حصتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال محدودة عند 1% فقط، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير الشراكات الاستثمارية بين الجانبين، واخيراً يمكن للمملكة وإندونيسيا تعزيز شراكتهما الاقتصادية لتصبح أكثر تنوعاً وتوازناً، بما يخدم مصالح

الطرفين ويسهم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030 ويتم ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :

1. تنويع الصادرات السعودية إلى إندونيسيا بما يتجاوز المنتجات النفطية، مع التركيز على البتروكيماويات، الأسمدة، والمنتجات الغذائية.
2. تعزيز التعاون الزراعي والغذائي من خلال استغلال الطلب المرتفع في إندونيسيا على التمور والمنتجات الغذائية الحلال.
3. تفعيل أدوات الدبلوماسية التجارية بتنظيم بعثات تجارية وملتقيات أعمال قطاعية لتعزيز التواصل بين الشركات السعودية والإندونيسية.
4. استقطاب الاستثمارات الإندونيسية في قطاعات الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية بالمملكة، بما يدعم التكامل الاقتصادي.
5. تطوير منصة متابعة مشتركة لقياس مؤشرات التجارة والاستثمار بين البلدين بشكل دوري، بما يتيح رصد الفجوات ومعالجة التحديات بسرعة.

---------- .

## المصادر


1. https://www.stats.gov.sa/
2. https://www.imf.org
3. https://www.worldbank.org
4. https://www.mea.gov.in
5. https://www.unido.org
6. https://www.moodys.com
7. https://www.trademap.org
8. https://datasaudi.mep.gov.sa
9. https://www.statista.com
10. https://exportpotential.intracen.org
11. https://www.intracen.org/our-work/regions-and-countries/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia
12. https://oec.world/en